اصلاح القناطر الخيرية

في الدورة البرلمانية الثالثة وجهت سؤالا لحضرة صاحب المعالى وزير الاشغال نصه على حسب ما هو مسطر في مضبطة جلسة ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٦ هو :

هل يتكرم حضرة صاحب المعالى ويعرفنا لماذا لم يأمر بزيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما هو الآن بالرغم من وجود مياه كافية بالنيل وذلك خلافا لقاعدة السير همبرى براون التى تقضى بزيادة المياه أمام تلك القناطر سنتيمترا واحدا كلما زاد خلفها أربعة سنتيمترات لتأخذ الرياحات والترع التى أمامها تصرفا كبيرا يسمح بالتغلب على الصعوبات الحاصلة الآن وتحصل كل عام في مبدأ فصل الفيضان ؟ ولقد طلبت تنفيذ ذلك عند ما كنت بالوزارة سنة ١٩٢١ ووافقنى على رأيى هذا مستر ديبوى الذى استحضرته الحكومة لدراسة مشاريع الرى والصرف الكبرى بالقطر المصرى .

لو أبطلت هذه القاعدة لامكن أولا زيادة المياه بالوجه البحرى بكميات هائلة في أول الفيضان تكفى لنجاة زراعات القطن والارز وثانيا التصريح بزراعة الذرة مبكرا وثالثا ابطال المناوبات الصيفية بنحو أسبوعين أو ثلاثة قبل مواعيدها الحالية .

فأجاب حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال على سؤالى هذا بما يأتى :

ترى الوزارة أن القناطر الخيرية بحالتها الراهنة لا تقوى على زيادة الضغط المائى عما هو مقرر وتعتقد أنه ربما كان من المجازفة تغيير قاعدة الاربعة لواحد قبل عمل تقويات للقناطر .

وتدرس الوزارة في الوقت الحاضر مشروعا من مقتضاه تعديل القناطر الخيرية وقناطر أسيوط وقناطر اسنا وتقويتها للتمكن من زيادة الضغط المائى عليها تنفيذا لفكرة زيادة الانتفاع منها وترجو الوزارة أن يتم درس ذلك قريبا حتى يمكنها ادراج الاعتمادات اللازمة فى السنة المالية القادمة انتهى .

ولما لم يرد شيء في مشروع ميزانية ١٩٢٧ — ١٩٢٨ عن هذا الخصوص أثرت الموضوع من جديد في جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ وقلت :

انى فى الدورة الماضية وجهت سؤالا لمعالى وزير الاشغال خاصا باصلاح هذه القناطر اذ أنه ابتداء من أول يوليه الى ١٠ أغسطس من كل عام لا تأخذ ترع الوجه البحرى المياه الكافية لرى الاراضى منها ولاجل أن تأخذ كفايتها من المياه يلزم لها ثمانون مليون متر مكعب من المياه يوميا ولكن في مدة الاربعين يوما هذه لا يعطى لها الآن أكثر من ستين مليونا من الامتار المكعبة في أول يوليه وتزداد تدريجيا .

وفي هذا الوقت تكون الاراضى الزراعية في أشد الحاجة للمياه وخصوصا زراعات القطن والذرة والارز وتكون في النيل المياه كثيرة ولكن ليس بالترع مياه بالدرجة التى تكفى لرى أراضى الوجه البحرى .

وعلى حسب التقرير الرسمى الذى وزعته وزارة الاشغال في شهر يونيه الماضى تكثر المخالفات ضد نظام مناوبات الرى لدرجة أن الوزارة لا يمكنها التغلب عليها ، ولقد جاء في الصفحة الثانية عشرة من ذلك التقرير ما يأتى :

ولقد كوبدت صعوبات عظيمة في يوليه الماضى اذ تكاثرت المخالفات ضد لائحة الشراقى حتى أصبحت لا يكاد يمكن مكافحتها ولقد بلغ عدد المخالفات ١٩٦٨٢ مخالفة انتهى .

وفي هذا الوقت يمكن اعطاء الترع المياه الكافية لانها فى حاجة الى خمسمائة وخمسين مليون متر مكعب من المياه في مدة الاربعين يوما والقناطر لا تحجز الا بنسبة سنتيمتر واحد أمام وأربعة سنتيمترات خلف من مياه الفيضان .

ولقد كانت كمية المياه المنصبة في مجرى النيل بحرى القناطر الخيرية في العام الماضى ألفا وخمسمائة مليونا من الامتار المكعبة في الاربعين يوما

فلو قلنا انه يمكننا أن نأخذ خمسمائة مليون من الامتار المكعبة لازرع حتى تستريح الاهالى يكون الباقى وهو ألف مليون يصرف بحرى القناطر ، ولقد وعد معالى وزير الاشغال بدرس هذه المسألة وقال انه لا يمكن زيادة المياه قبل أن تتم دراستها وأنه يرجو أن تدرج الاعتمادات اللازمة لهذا المشروع فى ميزانية هذا العام ولكننا لم نجد في الميزانية شيئا من هذا وقالت الوزارة انها ما زالت تدرس الموضوع .

والذى أرجوه رحمة بأهالى الوجه البحرى هو أن تتكرم الوزارة بدراسة المسألة بأسرع ما يمكن حتى يمكن البت فيها عند نظر ميزانية العام المقبل .

فقال حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال في جلسة يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا على أقوالى هذه انه يشاركنى في كل ما قلته ولكنه يلاحظ أن القناطر الخيرية بنيت في عهد المغفور له محمد على باشا وكلنا نعرف أنه ظهر فيما بعد عدم صلاحيتها للاستعمال واضطرت وزارة الاشغال منذ ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة الى العمل على تقويتها .

فاذا أريد زيادة كمية المياه التى تحتجز أمام هذه القناطر القديمة فيجب بحث ذلك بحثا وافيا لان حياة الوجه البحرى متوقفة على هذه القناطر وكل عمل يراد ادخاله عليها يجب دراسته دراسة تامة وأظن أن المدة التى مضت بين السنة الماضية وبين تحضير الميزانية المعروضة على المجلس لم تكن كافية لاتمام بحث الموضوع . وعلى كل حال فالوزارة تقدر أهمية المشروع وتعمل ما يمكن للاسراع في تنفيذه انتهى .

وبالرغم من هذه الوعود المتكررة فان مشروع ميزانية السنة المقبلة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ جاء خلوا من أى اعتماد لهذا الاصلاح .

ان الوجه البحرى يشكو مر الشكوى من عدم تمتعه بالمياه الكافية في أوائل النيل حيث تكون زراعات القطن والارز قائمة على الارض ورى

الشراقى للذرة حاصل والحر شديد والتبخر هائل • وفى وقت الشدة هذه تكون عند مصر المياه الكافية في مجرى النيل ولكن وسائل الانتفاع بها ضعيفة لان وزارة الاشغال تخشى على القناطر الخيرية من زيادة الحجز عليها فتترك المياه تمر منها للبحر المالح نحو ثلاثة أسابيع قبل أن تتمكن من اعطاء الوجه البحرى ما يحتاجه من المياه •

ولا ينتظر أن يصرف على عملية اصلاح القناطر ان كانت لازمة أكثر نصف مليون من الجنيهات ، مع أن خسارة الوجه البحرى من عدم اجراء هذه العملية لا تقل عن ثلاثة ملايين من الجنيهات كل عام على أقل تقدير سواء فيما يعود على القطن والارز من التلف أو فيما يعود على محصول الذرة من تأخير رى الشراقى •

٤ أبريل سنة ١٩٢٨

محمد شفيق